المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

11
مستقبل كارول مع ليفربول غامض

13
٧ آلاف صيدلية إيرادها أكثر من ملياري دينار يومياً

19
دراما رمضان بين عادات المشاهد وتغيّر المشهد السياسي

ائتلاف المالكي: ورقة الاصلاح لا تحل كل الخلافات

علاوي: لا توجد أزمة سياسية بل مشاكل خدمية!

□ **بغداد / إياد التميمي**

قال زعيم القائمة العراقية إياد علاوي إنه لم يسمع بوجود أزمة سياسية في العراق، "لان هناك حكومة شراكة وطنية"، مؤكدا في الوقت ذاته "وجود أزمة في الكهرباء والوظائف فقط".

وقال علاوي على هامش افتتاحه معرض صور فوتغرافية ولوحات تشكيلية في مقر حركة الوفاق امس السبت: لن أقوم بمهمة استجواب المالكي لأنني لا اعرف استجواب أي أحد.

من جانبه أوضح القيادي في كتلة الحل النائب عن ائتلاف العراقية احمد المساري، إن ورقة الإصلاح التي أعدها التحالف الوطني قد تكون جواباً لبعض الأسئلة التي ستوجه لرئيس الوزراء نوري المالكي خلال استجوابه في مجلس النواب.

وقال المساري في تصريح للمدى امس إن القائمة العراقية لا تدخل في أي تفاوض مع التحالف الوطني بشأن عملية الإصلاح السياسي، وإذا كان للوطني جدية في الإصلاح فعليهم البدء به، معتبراً الدخول بتفاوضات جديدة هو عملية لكسب وقت للتحالف.

ولفت النائب عن العراقية الى "أن ورقة الإصلاح للتحالف الوطني قد تكون بعض بنودها جواباً لبعض أسئلة استجواب المالكي"، مشدداً على أن قائمته متمسكة باستجواب المالكي ولا رجعة فيه، لأنه موضوع قانوني ودستوري ومن صلاحيات مجلس النواب وتفعيل للدور الرقابي.

من جانبه أعلن عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني عبدالمهدي الخفاجي، أن ورقة الإصلاح السياسي عرضت على الكتل السياسية، وعلى الكتل تشكيل لجان لدراستها وبيان وجهة نظرهم تجاهها.

وقال الخفاجي في تصريح للمدى امس إن ورقة الإصلاح التي أعدها التحالف الوطني معروضة الآن على الكتل السياسية، وان الكتل لم تجهز اللجان لمناقشة الورقة، داعياً الكتل الى تشكيل لجان لدراسة الورقة وبيان وجهة نظرهم حول الورقة.

وأشار الخفاجي الى أن وجود مشاكل مستعصية لا يمكن حلها في هذه الورقة او أوراق أخرى كالمادة ١٤٠ المتعلقة بمحافظة كركوك ومستقبلها، مضيفا أن هناك مواد بالإمكان حلها خلال هذه الورقة كتسمية مرشحي الوزارات الأمنية ومعالجة الفساد بمؤسسات الدولة.

بالمقابل رجح التحالف الكردستاني ان يكون تحديد ولاية رئيس الوزراء حلاً مقبولاً لدى كل الاطراف السياسية .

وقال المتحدث الرسمي باسم التحالف النائب مؤيد الطيب في تصريح للمدى ان " مشروع الاستجواب وسحب الثقة مازال قائماً لكنه يسير ببطء كما ان مشروع ورقة الاصلاح المقدمة من التحالف الوطني يسير ببطء أيضاً لان هناك كيانات سياسية في التحالف يبدو أنها غير متفقة على ما يجب ان تتضمنه ورقة الاصلاحات ، وبرز الآن مشروع آخر وهو تحديد ولاية رئيس الوزراء بولايتين".

■ التفاصيل ص ٣

الخارجية تنفي أنباء طرد العراقيين من مصر

□ **بغداد / المدى**

نفت وزارة الخارجية العراقية أمس السبت، وجود أي مؤشر لصدور قرار حظر دخول العراقيين إلى مصر او إجبار المقيمين فيها على العودة إلى العراق.

وقال لبيد عباوي الوكيل الأقدم لوزارة الخارجية العراقية "ان ما تداولته وسائل الإعلام عار عن الصحة وقد حصل سوء فهم لخطاب الرئيس المصري محمد مرسي حول تأشيرة دخول العراقيين لمصر".

وشدد عباوي على ان "مصر تسعى الى الانفتاح على العراق وليس العكس خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير"، مضيفاً ان "علينا توخي الحيطة والحذر في نقل الإخبار خاصة التي تمس المواطن العراقي".

وكانت وسائل الإعلام العراقية تناقلت أمس إن مصر تمنع دخول العراقيين لأراضيها.

من جهتها انتقدت كتلة الاحرار النيابية التابعة للتيار الصدر قرار الحكومة المصرية طرد الرعايا العراقيين واصفة القرار بـ" الخاطئ وغير الموفق".

وكان مصدر مسؤول في الأمن الوطني المصري آثر عدم ذكر اسمه قال انه "لم يتلق أي تعليمات تخص عودة العراقيين ولا توجد أي مشكلة في تمديد إقامتهم وتجديدها بل، العكس هناك انفتاح على العراق في عهد الجمهورية الثانية".

خبراء ونواب يقترحون تسليم ملف الكهرباء الى القطاع الخاص

□ **بغداد/المدى**

اقترح خبراء ونواب تسليم ملف الطاقة كاملاً الى الشركات الاستثمارية، شرط أن تكون عالمية متخصصة في هذا المجال، وتمنح لها الامتيازات وحق المنافسة، بعد أن مل العراقيون الوعود والجهود الحكومية غير المجدية. و قال الخبير في شؤون الطاقة اسماعيل راضي : لاتوجد كهرباء جيدة نتيجة سوء التخطيط و الفساد المالي والاداري المستشري معظم مؤسسات الدولة. واضاف : أن معظم دول العالم مرت بظروف مشابهة للعراق وبأزمات كبيرة لاسيما في مجال الطاقة الكهربائية، لكنهم تجاوزوها بسرعة، لافتاً الى: أن الحكومة العراقية تهدر الاموال وتضيع الوقت دون توفير الطاقة للبلد. وأوضح: أن تخصيصات وزارة الكهرباء للعام الحالي هي بحدود (١٧) مليار دولار، و لو قسم هذا المبلغ على النسبة السكانية باستثناء اقليم كردستان والبالغة (٢٧) مليون نسمة، لتبين أن معدل العائلة الواحدة سنوياً من الاموال يصل بحدود (٥) ملايين دينار عراقي.

■ التفاصيل ص١٤

منفذ ربيعة في يد "الجيش الحر"

استمرار عودة العراقيين من سوريا .. والجيش ينتشر على الحدود

□ **بغداد / مؤيد الطيب**

استمر تدفق العراقيين العائدين من سوريا بعد تصاعد أحداث العنف فيها، فيما انتشرت أفواج من الجيش العراقي بمحاذاة الحدود العراقية السورية. يأتي ذلك في ظل أنباء عن استيلاء الجيش السوري الحر على منفذ ربيعة الحدودي وقيامه بإحراق صور للرئيس السوري بشار الأسد.

وفي سياق متصل قال النائب عن التحالف الكردستاني عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية شوان محمد طه إن "الخطأ الذي لم تراعه الحكومة هو اهمال الحدود وتركيز انتشار الجيش والقوات الامنية الأخرى في مراكز المحافظات ما جعل الحدود عرضة للخطر في أي وقت"، وأكمل طه إن "انتشار الفوجين العسكريين أمس لا يعني وجود مخاوف من وقوع إشتباكات مع الجيش السوري الحر لكنه أمر واجب من أجل التأكد من عدم دخول أية جماعات إرهابية للعراق".

وأضاف طه في تصريح لـ(المدى) أمس السبت إن "الحكومة العراقية كان عليها أن تأخذ احتياطات مبكرة في هذا الصدد، وأن تقف موقفاً حيادياً خاصة وأن سوريا تربطنا معها روابط جغرافية واقتصادية وسياسية، وكان من المفروض أن تأخذ بنظر الاعتبار حرية الشعب السوري في تحقيق مصيره وعدم الوقوف مع جهة الحكومة السورية فقط". وفي سياق متصل أكد النائب عن القائمة العراقية سالم دلي الجبوري "عدم تخوفه من وقوع الجيش العراقي في اشتباكات مستقبلية مع الجيش السوري الحر" معللاً ذلك بالقول "ليس من مصلحة إية جهة ستحكم سوريا في حالة سقوط نظام بشار الأسد، أن تشن هجوماً على دول الجوار، وإن الحكومة العراقية ستكون داعمة لسوريا دوماً لأنها تدعم الشعب السوري قبل الحكومة"، مختتماً حديثه بالقول إن "الحكومات تتغير دائماً أما الشعوب فهي الباقية".

■ التفاصيل ص٢

نواب: أطماع الكتل وعدد الفقهاء يؤخران المحكمة الاتحادية

□ **بغداد/المدى**

عد النائب عن ائتلاف دولة القانون محمود الحسن الأطماع السياسية لبعض الكتل سببا رئيسا في تأخير إقرار قانون المحكمة الاتحادية. بينما كشف النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان أن ما يؤخر إقرار القانون يتمثل في الخلاف على عدد الفقهاء المسؤولين عن النظر في مطابقة قانون المحكمة الاتحادية للشريعة الاسلامية".

و قال الحسن في تصريح صحفي امس السبت إن "الأطماع السياسية لبعض الكتل سببت تأخير اقرار قانون المحكمة الاتحادية بسبب طموحاتها بسيطرة أكبر على هذه المؤسسة الحيوية".

و أضاف أن "لجنة الخبراء الاسلاميين الخاصة بالنظر في القوانين الخاصة بالمحكمة الاتحادية محط أنظار بعض الكتل السياسية الساعية الى زيادة تمثيلها في هذه اللجنة لغرض التحكم بالقرارات الصادرة من هذه المحكمة و تنفيذ إراداتها بأي شكل من الأشكال".

يذكر أن إقرار قانون المحكمة الاتحادية ما يزال معلقا برغم مناقشته أكثر من مرة داخل مجلس النواب بسبب الأزمة السياسية التي يعاني منها البلد في الفترة الحالية.

بالمقابل كشف النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان أن ما يؤخر إقرار قانون المحكمة الاتحادية هو الخلاف على عدد الفقهاء المسؤولين عن النظر في مطابقة قانون المحكمة الاتحادية للشريعة الاسلامية".

و قال عثمان في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" امس السبت إن "قانون المحكمة الاتحادية أخرته الخلافات حول اختيار الفقهاء الدينيين و عددهم داخل المحكمة الاتحادية التي لها سلطة البت في كافة المشاكل التي تتعرض لها البلاد في أي وقت".

و أضاف أن "الصلاحيات الممنوحة للفقهاء تقع أيضا في موضع خلاف حاد بين الكتل السياسية الموجودة في مجلس النواب العراقي لان بعضها يطالب بأن يكون للفقهاء حق الفيتو في رفض وقبول المقررات التي تصدر عن المحكمة الاتحادية".

و أشار عثمان الى أن "تأخير إقرار قانون المحكمة الاتحادية تدخل ضمن اسبابه نسبة تمثيل الطوائف الدينية في لجنة الفقهاء فكل طرف من الأطراف يريد أن تكون طائفته هي الفئة الغالبة في لجنة الفقهاء التي تقيس مدى اقتراب المحكمة الاتحادية من تشريعات الدين الاسلامي من عدمها لأن العراق ديانته الأساسية هي الاسلام".

الثقافة النيابية قالت إن عقوباته مبالغ بها

وحدة الجميلي: قانون المعلوماتية كارثة ستحيق بالصحفيين

□ **بغداد / نزار الطيب**

اعتبرت عضو لجنة الخدمات النائبة وحدة الجميلي قانون الاتصالات والمعلوماتية بصيغته الحالية يمثل "كارثة تحيق بالصحفيين"، عادة إياه "من أخطر القوانين الموجودة في مجلس النواب، داعية كل وسائل الإعلام الى التدخل وابداء آرائهم فيه".

وأضافت الجميلي في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب ان القانون يحتاج الى تدخل اصحاب القرار والخبرات اكثر من التوافقات السياسية.

ودعت الصحفيين كافة إلى اخذ دورهم الحقيقي في مناقشة هذا القانون كونه يمس عملهم بشكل مباشر ونوهت إلى ان لجنتها قامت بدراسة المشروع من الجوانب التي اعتبرتها من ضمن اختصاصاتها، الا ان القانون يحتاج إلى كثير من التعديلات ومراجعة الامور الفنية، معتبرة اقراره بهذه الصيغة "كارثة يذهب ضحيتها صحفيو العراق".

وقال الشلاه في تصريح لوكالة "اين" "قدمنا طلب التريث في تشريع قانون الاتصالات والمعلوماتية واللجنة رفعت هذا الطلب الى هيئة الرئاسة والى الزملاء في اللجان المشتركة في تشريعه و سنقوم بجلسة اجتماع ندعو المدونين والاعلاميين والناشطين وخبراء القانون لمناقشة هذا القانون قبل القراءة الثانية ويمكن تعديله وسد الثغرات التي فيه".

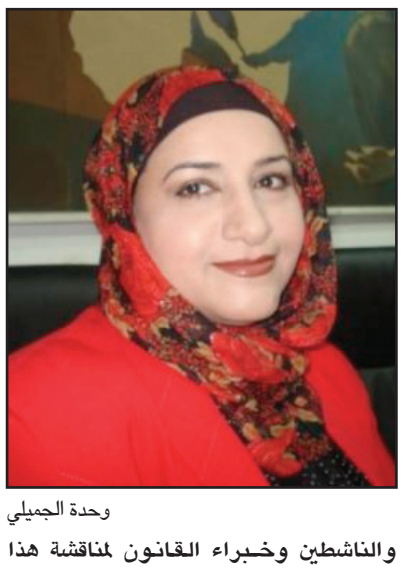

وحدة الجميلي

واوضح " ان اللجنة تجد بعض العقوبات التي في القانون مبالغ بها والقانون ارسل عندما كان وضع البلد الامني غير مستقر اما البلد الان بخير والوضع الامني جيد ولم تعد هناك جماعات ارهابية قادرة على استخدام شبكة الانترنت في دعايتها لان الحكومة والاجهزة الامنية اصبحت اكثر قدرة على التحكم في البلد وحماية المواطنين".

واشار شلاه الى ان " هذا الموضوع بحاجة الى أن يأخذ بنظر الاعتبار التحسن الامني وايضا تكون هناك تحديدات قطعية لنوع المخالفة والجريمة وليس البقاء في نقاط يمكن ان تكون غير واضحة".

وكانت لجنة الثقافة والاعلام النيابية قد استبعدت تمرير مشروع قانون الاتصالات والمعلوماتية في مجلس النواب .

وقالت مقررة اللجنة ميسون الدملوجي للمدى في وقت ماض ان " اللجنة اعترضت بشدة على مشروع قانون الاتصالات والمعلوماتية المقدم من الحكومة وانها لن توافق على تمريره في البرلمان ومن المستحيل تحقق ذلك بصيغته الحالية".

وأضافت ان " مشروع القانون فيه تقييد واضح لحرية الاعلام ووسائله المختلفة وحتى الالكترونية منها وان لجنة الثقافة ترفض هذا القانون بشكل كامل " .

وكان مجلس النواب قد أرجأ في أكثر من جلسة التصويت على مشروع قانون الاتصالات والمعلوماتية .

من جانبه أتهم النائب عن دولة القانون كمال الساعدي في تصريح صحفي هيئة رئاسة البرلمان " بعدم تمرير قانون الاتصالات والمعلوماتية ، كما اتهم جهات اخرى لم يسمها "بتعطيل القانون لوجود علاقات شخصية مع شركات الاتصالات" بحسب قوله.